



الانتخابات الرئاسية والجمعية التأسيسية حلول بورجوازية الجزائر: من أجل الثورة الدائمة

المقال التالي ترجمة عربية لمقال نشر بصحيفة "البولشيفيك" رقم 228 بتاريخ يونيو 2019.

12 مايو - منذ منتصف شهر فبراير و الجزائر تهتز على وقع موجة من المظاهرات الجماهيرية و الاضرابات، التي أثارها سعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للترشح لفترة رئاسية خامسة. و قد

لبناء حزب لينيني-تروتسكي

جرت أولى المظاهرات في مدينة "فغايت" (بجاية) في منطقة القبائل. وقد نزل مئات الآلاف من الأشخاص إلى شوارع مدينة الجزائر، التي كانت المظاهرات ممنوعة بها، منذ "الربيع الأسود" القبائلي لعام 2001، الذي قتل خلاله حوالي 130 شخصاً و حسب بعض التقديرات، فإن ما يقارب ربع سكان البلد، أي حوالي 10 ملايين شخص قد شاركوا في الاحتجاجات التي مست مجمل البلد.

و في نهاية الأمر، تم طرد بوتفليقة من طرف الجيش الذي يتحكم في السلطة الفعلية في الجزائر منذ الاستقلال. و لم يهدئ هذا الأمر من غضب المتظاهرين الذين واصلوا المطالبة برحيل كل "نظام" بوتفليقة، بما في ذلك قائد هيئة أركان الجيش، القائد صالح. و لكن ذهاب كل وجوه "النظام" لن يحل الأمور إذا بقي الكفاح منحصراً في الإطار الضيق للنظام الرأسمالي إذا لم يكن هناك أفقا أمميا له.

إن الجزائر بلد نيو كولونيالي خاضع للامبريالية، و بالخصوص للامبريالية الفرنسية. و ترتبط بورجوازيته بالامبريالية من خلال عدة روابط؛ و هي بورجوازية جد ضعيفة لا تستطيع تحطيم خضوعها لأنها تخشى، فوق كل شيء، طبقتها العاملة و التهديد الذي تمثله لملكيتها الرأسمالية.

لتسقط الامبريالية الفرنسية !

الامبريالية هي نظام عالمي للاستغلال و الاضطهاد، تسيطر عليه بضع قوى متنافسة فيما بينها. و تساند كل دولة قومية أحتكاراتها الرأسمالية بقواتها المسلحة. و تحت ستار تقديم " العون" و"النصح" بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي يسعى الإمبرياليون لتكثيف نهبهم للموارد الطبيعية للبلدان التابعة و امتصاص اقتصادها بقصد مضاعفة أرباحهم.

إن أفقنا هو أفق الثورة الدائمة فمثلما شرح ذلك القائد البولشفي ليون تروتسكي، فإن بورجوازيات البلدان ذات النمو الرأسمالي المتأخر والتي ترزح تحت الاضطهاد الإمبريالي، لا يمكنها أن تحطم الهيمنة الإمبريالية تحت النظام الرأسمالي. لتحقيق ذلك يجب قلب النظام الرأسمالي نفسه بواسطة ثورة اشتراكية تحت قيادة البروليتاريا. عند وصولها إلى السلطة، تلجأ البروليتاريا إلى أخواتها الطبقات في البلدان العربية المجاورة و في المراكز الإمبريالية لتوسيع نطاق الثورة و مدها إلى باقي إفريقيا الشمالية، خاصة إلى الطبقة العاملة المصرية القوية، و إلى فرنسا نفسها، حيث يتواجد العمال من أصول جزائرية بمئات الآلاف، في قلب الطبقة العاملة.

لقد تم أنتزاع استقلال الجزائر ببسالة من الاستعماريين الفرنسيين في عام 1962، و لكن البلد بقي رأسمالياً، مما جعله غير قادر على التحرر من الاضطهاد الإمبريالي. أن المصانع الجاهزة التي تم شراؤها بثمن باهظ في سبعينيات القرن الماضي تحت حكم بومدين بهدف تطوير بورجوازية وطنية جزائرية قوية أدت فقط إلى إثراء شركات الهندسة الإمبريالية دون تمكين البلد من تحقيق نمو اقتصادي منسجم.

و لم تكف الجزائر المستقلة عن كونها بلداً رأسمالياً فالجيش الذي يتحكم في السلطة منذ عام 1962 ظل مدافعاً عن نفس أشكال الملكية السابقة على الرغم من الأدعاءات "الاشتراكية". أن قلب الدولة البورجوازية يتمثل في تنظيمات مسلحة (شرطة، جيش، و محاكم و سجون) هدفها الأساسي هو الدفاع عن نظام الاستغلال الرأسمالي. أن الثورة الاشتراكية ستقوم بتحطيم مؤسسات الدولة الرأسمالية و استبدالها بأجهزة تقوم على أساس المجالس العمالية.

إن نموذجنا ليس هو نموذج "إشتراكية" بومدين المزعومة، و إنما هو نموذج الثورة الروسية تحت قيادة لينين و تروتسكي. والتي تم خلالها طرد الرأسماليين و جرى تأميم شامل للأقتصاد و منح الفلاحون الأراضي الزراعية. لقد كافحت الدولة السوفييتية الفنية بكل قواها من أجل انتصار الثورة العمالية في البلدان الرأسمالية في أوروبا و خاصة في ألمانيا.

و بالرغم من الانحطاط اللاحق للثورة بسبب فشل الثورة الألمانية في نهاية عام 1923 و على

الرغم من عزلته دولياً، فإن الاتحاد السوفييتي بقي دولة عمالية، مما مكن من تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي ضخم، بما في ذلك في مجال حقوق المرأة. أن مجرد وجود الدولة السوفييتية العمالية حتى في وضعها المنحط قد مكن الحكومة البورجوازية الوطنية الجزائرية بالمناورة في وجه شروط الامبرياليين، إذ كانت الجزائر رمزا بارزا في حركة "عدم الانحياز". و بهذا الاعتبار جرى تأميم صناعة البترول في 1971.

لقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي في سنتي 1991 - 1992 و الثورة الرأسمالية المضادة التي قادها بوريس يلتسين بالتواطؤ مع الامبرياليين، كارثة على العمال في الاتحاد السوفييتي وخارجه. فلعبة موازنة "عدم الانحياز" أصبحت مستحيلة مما جعل الجزائر، أكثر من أي وقت مضى، معتمدة على تسعيرة النفط العالمية كما تحدها لندن و نيويورك. لقد غرغت البلاد في حرب أهلية دامية كان الجيش يحركها للاحتفاظ بسلطته.

لقد تركت الثورة الرأسمالية المضادة في الاتحاد السوفييتي آثار عميقة على وعي الكثير من العمال في العالم، بما في ذلك في الجزائر و ضمن مجتمعات الشتات ذات الأصل الجزائري. فالكثير من الجزائريين، عندما يتفكرون مآل الاتحاد السوفييتي او فشل التصنيع في الجزائر، يعتقدون أن "الاشتراكية لم تنجح". و لكن الاتحاد السوفييتي هلك، في نهاية الأمر، بسبب عزله؛ ذلك أن الشريحة البيروقراطية الستالينية التي استولت على السلطة من بين يدي الطبقة العاملة ابتداء من سنتي 1923 - 1924 كانت عائقاً وعدوا للثورة العالمية، إذ سعت لتحقيق حلمها لاسترضاء الامبرياليين. أن ذلك التاريخ لا يعني أن الثورة الاشتراكية في الجزائر ليست مستحيلة. بل ذلك التاريخ يؤكد أن على الثوريين الاسراع بانجاز فوري لمهمة توسيع الثورة، بما في ذلك مدها إلى فرنسا حيث يشكل العمال العرب و الأمازيغ (البربر) قاعدة دعم ضخمة.

الجمعية التأسيسية مصيدة للبروليتاريا

لقد أشاد بعض المتظاهرين في مدينة الجزائر بالشرطة و الجيش كحلفاء. إن ذلك وهم فادح. حقاً فإن التظاهر في هذا الربيع ضد النظام العسكري، في مدينة الجزائر، إلى الآن كان أقل خطورة من التظاهر ضد "التقدمي" ماكرون و شرطته "الديمقراطية" في فرنسا. و لكن إذا كان جزء من الجهاز الأمني الجزائري جد واع، بأن طال الزمن أو قصر، يتوجب دفن نظام بوتفليقة المحتضر، الذي أصبح يشكل وصمة عار للبلاد، فإن هذا الجهاز مستعد للدفاع عن السيطرة الرأسمالية، حتى لو كلف ذلك إراقة الدماء. إن وضع لويضة حنون، زعيمة حزب العمال، (حزب لمبيرتي)، في الحبس، يوم 9 مايو، هو تهديد مشؤوم موجه لمجمل الحركة العمالية ومهما كانت درجة تواطؤ حنون مع نظام بوتفليقة، فإننا نطالب باطلاق سراحها فوراً!

لقد أعلن الجيش عن تنظيم انتخابات رئاسية في الرابع من يوليو. من الواضح أن هذا لا يقدم أي حل لمشاكل العمال الجزائريين، كما أنه لن يغير من حياتهم استدعاء جمعية تأسيسية كما يطالب أغلبية خصومنا السياسيون. و بهذا الصدد صرح الحزب الاشتراكي للعمال (بي. أس. تي) الجزائري، الذي تربطه علاقات مع حزب "أن.بي.أ"، (الحزب المناهض للرأسمالية الجديدة) بأن : "انتخاب جمعية تأسيسية ذات سيادة، ممثلة للطموحات الديمقراطية و الاجتماعية للعمال، و الشباب و النساء و كل مضطهد في بلادنا يمكن أن يشكل، وحده، حلاً ديمقراطياً حقيقياً للأزمة الحالية" (تصريح السكرتارية الوطنية للحزب الاشتراكي للعمال، بتاريخ 3 أبريل).

و قد ذهبت اللجنة المركزية لحزب العمال التي لها علاقات في فرنسا مع لمبيرتي الحزب العمالي المستقل (بي. أو. إ)، في يوم 6 أبريل، إلى حد إصدار قرار بتركيز تدخلاتها "حول المطالبة بجمعية تأسيسية ذات سيادة، و عن الدفاع عن الأمة الجزائرية و إعادة تأميم الثروات الوطنية، التي تتطلب إبعاد النظام" (أخبار عمالية 11-17 أبريل). أما بالنسبة للمبيرتيين المنشقين المنتمين للحزب العمالي المستقل الديمقراطي (بي. أو. إ. دي) والذين كان لهم وجود بارز في مظاهرات باريس، فقد كتبت جريدتهم بالبنط العريض مطالبة بـ "جمعية تأسيسية ذات سيادة" أن الحزب العمالي المستقل الديمقراطي يريد أن ننسى أن قادتهم كانوا لمدة تفوق العشرين سنة ضمن قيادة المنظمة الدولية التي لا تزال تضم في عضويتها لويضة حنون و حزب العمال، و هما اللذان يراهما جزء كبير من الجزائريين خدماً للنظام.

إن المطالبة بإنشاء جمعية تأسيسية هي دعوة لإقامة حكومة رأسمالية. و يجب، في هذا الصدد التأمل في مثال تونس بعد سقوط بن علي في عام 2011. فعلاً، لقد تم إنشاء جمعية تأسيسية، منتخبة بشكل شفاف نسبياً. و لكن بدلاً من الديمقراطية البورجوازية، كان هناك صعود لأسلاميين رجعيين معادين للنساء. والأكثر من ذلك، عودة أنصار بن علي. و اليوم، فإن الاجهاض، في تونس، أصعب مما كان عليه الأمر قبل عشر سنوات. و تاريخياً، فإن الدعوة لإقامة جمعية تأسيسية ما هي سوى مصيدة للطبقة العمالية وللمضطهدين. فكما كتبنا في مقالنا "لماذا

نرفض الدعوة لـ 'جمعية تأسيسية' قائلين:

"منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، ظهر أن كل المحاولات الهادفة لتقنين كفاحات الجماهير الغاضبة نحو جمعيات تأسيسية وأشكال هيئات برلمانية بورجوازية أخرى ماهي الا مصادد قاتلة. و قد بين التاريخ بشكل دامغ بأن الجمعية التأسيسية لا يمكنها أن تقيم الديمقراطية و لا تحقق التحرر الوطني أو الاجتماعي. و كل ما يمكن أن تؤتيه هو إدامة الخضوع للبورجوازية. ولا يمكنها أن تكون جسراً نحو سلطة الدولة البروليتارية. بل تقود حتماً إلى التهلكة و الهزيمة".

المصدر: مجلة سبارتاسيت، النسخة الفرنسية عدد 41، صيف 2013

إن الرأسمالية نظام متجذر في اضطهاد و استغلال الجماهير العاملة، و الديمقراطية البورجوازية ما هي إلا واجهة لديكتاتورية رأس المال. و في بلد تحت قبضة الامبريالية، مثل الجزائر، لا يمكن لمثل هذه الواجهة إلا أن تكون زخرفاً وغطاء رقيقاً للسلطة العسكرية. إننا نعارض الدعوة لجمعية تأسيسية لأن الطبقة العاملة لا تستطيع ممارسة السلطة على أساس مؤسسات بورجوازية؛ وللتخلص من ديكتاتورية رأس المال ليس هناك سوى طريق واحد: ديكتاتورية البروليتاريا مستندة على الفلاحين و الجماهير الفقيرة في المدن.

يتوجب على الطبقة العاملة أن تصوغ هيئات سلطتها، وهي المجالس العمالية، من أجل ثورة اشتراكية يقودها حزب عمالي ثوري. و من خلال استيلائها على سلطة الدولة، يمكن للبروليتاريا أن تحطم سيطرة البورجوازية، و تصادر الشركات الرأسمالية، و تخرج الأرياف من تأخرها القديم و تقيم اقتصاد جماعي. أنه الطريق الوحيد نحو مجتمع بلا طبقات على المستوى الدولي حيث يخفي فيه الاضطهاد بكل أشكاله.

يجب تعبئة القوة الاجتماعية للطبقة العاملة

لقد تفاقم وضع العمال الجزائريين بشكل معتبر منذ انهيار أسعار البترول في 2014. و في الوقت الحالي تبلغ نسبة البطالة رسمياً، حوالي 12 % بينما تقترب من 30 % بين الشباب. و حسب الإحصائيات الحكومية لعام 2015 فإن ثلث السكان يعيش تحت الحد الأدنى للفقر. و بينما يعاني الانتاج الصناعي من الركود بحسب العجز التجاري بملايير اليورو. و قد انتهز الامبرياليون هذه الفرصة ليشتروا بواسطة صندوق النقد الدولي "توحيد المالية العمومية و تطبيق اصلاحات هيكلية طموحة" وكما هو واضح، فإن الغرض من ذلك هو أجبار الجزائر أن تضع موضع التنفيذ مخططاً للتشغيل يستهدف جماهير العمال و الفقراء.

أن الجزائر لديها بروليتاريا صناعية صغيرة و تمتلك قوة اجتماعية تفوق حجمها؛ فالعمال هم الذين يسيخرون البترول و الغاز اللذين يقوم عليهما الاقتصاد. و لقد جرت في شهري مارس و أبريل سلسلة من الاضرابات التي شلت العاصمة ومدن أخرى، خاصة في "فغايث" (بجاية) و تيزي وزو في منطقة القبائل. و قد مست الاضرابات القطاع العام و التعدين و حتى الصناعة البترولية. و هذا يبرز الضرورة العاجلة لتعبئة البروليتاريا ضمن أفق طبقي لتفوق كفاح الجماهير الجزائرية ضد النظام بهدف الصراع من أجل حكومة عمال و فلاحين و قلب النظام الرأسمالي نفسه.

و يقتضي هذا الأمر نضالاً سياسياً داخل النقابات ضد هيمنة القومية البورجوازية. لقد ظل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، (إزع.ج) والذي يمثل النقابة الأساسية، ظل منذاستقلال البلاد أداة تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم. و في يوم 28 مارس، بعد أكثر من شهر من بداية الحركة ضد بوتفليقة، و بعد العديد من احتجاجات العضوية، أعلن مسؤول الاتحاد العام للعمال الجزائريين، عبد المجيد سيدي السعيد، عن ابتعاد النقابة عن الحكومة، مدعماً في نفس الوقت، مخطط قائد الجيش لاستبدال بوتفليقة بشخص آخر بهدف تشكيل "إطار شرعي كفيل بتجاوز الأزمة السياسية التي تواجهها بلادنا اليوم".

ومؤخراً تتضاعف التجنيد على المستوى القاعدي لابعاد البيروقراطيين الذين يتحكمون بيد حديدية على الجهاز النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين. أن النضال من أجل ترسيخ قيادة للكفاح الطبقي في النقابات هو أمر لا ينفصل عن الكفاح من أجل الوصول إلى الاستقلال الطبقي للنقابات عن الدولة الرأسمالية. و كل هذا يسير جنباً إلى جنب مع الكفاح من أجل بناء حزب عمالي ثوري و طلائعي. و سيسعى هذا الحزب لأن يحشد وراء الطبقة العاملة مُجمل

المضطهدين، خاصة الفلاحين، و فقراء المدن، و النساء. و سيناضل هذا الحزب من أجل الفصل بين الدين و الدولة و ضد كل القوانين الظلامية التي تمارس التمييز ضد النساء كما هو الحال في قوانين الميراث. إن جذور اضطهاد النساء تعود ألى تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية متطاحنة، وألى مؤسسة العائلة. وللتخلص من هذا الاضطهاد ستقيم البروليتاريا عند تسلمها السلطة الوسائل التي تسمح بإضفاء طابع اجتماعي على الأعباء المنزلية، خاصة تربية الأطفال بقصد وضع الأساس لاستبدال العائلة. من أجل تحرير النساء بواسطة الثورة الاشتراكية!

حق تقرير المصير لمنطقة القبائل !

منذ بداية المظاهرات، حاولت الحكومة تأليب العرب و القبائل ضد بعضهم البعض سعياً لتحريف التعبئة الجماهيرية. كما روجت بعبارات مكشوفة شائعات حول شبح مؤامرة انفصالية لا وجود لها. الواقع أن العمال ذوى الأصول القبائلية قد لعبوا دوراً بارزاً في المظاهرات والأضرابات التي نظمت ضد نظام بوتفليقة، سوى كان ذلك في منطقة القبائل أو في مدينة الجزائر أو في باريس و غيرها.

إن الشوفينية المعادية للقبائل هي أداة أساسية للبورجوازية الجزائرية لشل حركة البروليتاريا. لقد لعب سكان القبائل دوراً أساسياً في حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. و منذ الاستقلال، ثاروا بشكل متكرر، خاصة في سنوات 1963، 1980، 1994، 1998، 2001، ضد الاضطهاد الذي كانوا يعانون منه خاصة من خلال حملات التعريب الإجباري. أن لسكان القبائل لغتهم الخاصة بهم. لقد ظلوا يناضلون بشجاعة و تصميم من أجل حقوقهم منذ أمد طويل. إننا نقف بجانب حق تقرير مصير منطقة القبائل، بما في ذلك تشكيل دولة قبائلية منفصلة اذا رغبوا ذلك.

أن هذا المطلب هو أمر أساسي لوحدة البروليتارية العربية و الأمازيغية ضد السلطة الرأسمالية الجزائرية. و لا يترتب عن ذلك أي دعم للقوميين البورجوازيين القبائليين. إن حركة الـ "ماك" (حركة تقرير مصير القبائل) بقيادة " فرحات مهني"، هي حركة ناتجة عن انشقاق عن "الأرسيدي" (الحركة من أجل الثقافة و الديمقراطية)، وهو حزب بورجوازي قبائلي دعم بقوة الجيش الجزائري في الحرب الأهلية خلال تسعينيات القرن الماضي. لقد ظلت حركة "ماك" توجه نداءات بشكل مفذع و متتالي لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تتولى فرنسا عضوية في مجلس الأمن. وفي كتابه الصادر في عام 2017 بعنوان (منطقة القبائل - مذكرة من أجل الاستقلال)، ذهب " مهني" إلى حد المقارنة الممجة بين الاستعمار الفرنسي و الجزائر المستقلة! إن حقوق شعب القبائل سيتم أنتزاعها بواسطة الكفاح ضد الرأسمالية الجزائرية و ضد الامبريالية الفرنسية. إن الحلفاء الحقيقيين للشعب القبائلي هم العمال العرب الجزائريون و العمال الفرنسيون.

فيما مضى، و تحت قناع معارضة التعريب الاجباري للقبائل، كنا نطالب بترقية اللغات البربرية والعربية، و هو أمر مُحجق، و لكن طالبنا أيضاً بشكل شوفيني بترقية الفرنسية. و كنا نتحجج بأن عدم تعلم الفرنسية "سيعمق و بشكل أكثر انعزال الشبيبة الجزائرية من الثقافة العالمية". ولكن الفرنسية هي لغة الاستعمار وهي اللغة الأساسية للقوة الامبريالية التي تستمر في اضطهاد الجزائر! إننا نرفض هذا الموقف الشوفيني و كذا المقالات التي كنا قد نشرناها عن الجزائر؛ أن هذا جزء من إعادة التسليح العام لحزبنا حول المسألة الوطنية (أنظر " الكفاح من أجل اللينينية حول المسألة الوطنية"، مجلة سبارتاسيست، النسخة الفرنسية، رقم 43، صيف 2017).

و في فرنسا، أيضاً، نناضل ضد الفرض الشوفيني للأحادية اللغوية الفرنسية. لتمكين المهاجرين و شبان الأقليات من الأندماج في المجتمع الفرنسي يجب أن يكون لهم الحق في الحصول على تعليم ممتاز و مجاني و ثنائي اللغة: بلغتهم الأم و باللغة الفرنسية. كما يجب أن يكون ممكناً للذين يتحدثون العربية او الأمازيغية وغيرها الوصول إلى كل الخدمات العمومية في فرنسا. ونسجل أيضاً أن الشبان الفرنسيين هم في حاجة كبيرة إلى تعليم ممتاز في اللغات الأجنبية (بما في ذلك اللغة الانجليزية)؛ إنهم، في الواقع، مقطوعون عن ثقافات العالم بسبب الأحادية اللغوية الفرنسية.

أنه من الضروري في الجزائر، كما هو الحال في فرنسا و في كل بلد، بناء حزب عمالي ثوري، مستقل عن الأحزاب البورجوازية و معارض صلب لها. و مثل هذه الأحزاب، كفروع للأمميه الرابعة، المرسخة من جديد، ستكون الرابط بين الكفاح من أجل ثورة عمالية في الجزائر و الكفاح في فرنسا و البلدان الامبريالية الأخرى. وعند تولي البروليتاريا الحكم على المستوى الدولي، سيتم وضع المعارف التقنية و الصناعة في خدمة هدف إخراج الجماهير من البؤس و الحاجة ووضعها في طريق بناء مجتمع شيوعي بلاطبقات.

Ligue trotskyste de France	
Paris : Le Bolchévick, BP 135-10 75463 Paris Cedex 10 Tél : 01 42 08 01 49	Rouen : LTF, Centre 316 82 rue Jeanne D'Arc, 76003 Rouen Tél : 09 73 62 16 10
LTF : ltfparis@hotmail.fr	
Ligue trotskyste au Québec et au Canada	
République ouvrière : republique.ouvriere@gmail.com	Toronto : C.P. 7198, Succ. A Toronto ON M5W 1X8 Tél : (416) 593-4138 trotskyist.toronto@gmail.com
Workers Tribune : tl.workertribune@gmail.com	Vancouver : C.P. 2717, Main P.O. Vancouver BC V6B 3X2 Tél : (604) 687-0353 tl.vancouver.bc@gmail.com
Montréal : C.P. 83 Succ. Place d'Armes Montréal QC H2Y 3E9 Tél : (514) 728-7578 trotskyste.montreal@gmail.com	

ABONNEZ-VOUS !	
	
3 € pour 4 numéros (1 an) plus Spartacist	
Europe : 4,50 € Hors Europe : 6 €	
Québec et Canada : 5 \$ (plus 2 numéros de République Ouvrière)	
Nom _____	Tél _____
Adresse _____	CP _____
Ville _____	Pays _____
suppl.228	
Chèques : Société d'édition 3L LB, BP 135-10, 75463 Paris Cedex 10	
Québec et Canada – Chèques : Association des Éditions Spartacist Canada Les éditions collectives, C.P. 583 Succ. Place d'Armes, Montréal QC H2Y 3H8	

« Algérie : Pour la révolution permanente ! », traduit du *Bolchévick* n° 228, juin 2019

Suppl. au *Bolchévick* n° 228 - Dir. de publ.: X. Benoît - CP 0920 P11506 - Imp. Tracts, 7 pl. Jussieu, 75005 Paris

Tract imprimé par des ouvriers relevant de la convention nationale des imprimeries de Labour et des industries graphiques